النهار ٢٩-١١-٢٠١٩

# تهويل بإفلاس لبنان... ولكن نافذة الأمل لم تقفل

سلوى بعلبكي

أما وقد وصلت الاوضاع الإقتصادية والمالية الى مستوى لم يعد في الامكان إخفاءه أو تجميله، فليس مستغربا أن تنشط الوكالات الاجنبية بتشريح الأوضاع والذهاب بعيدا الى حد التهويل بإفلاس البلاد. وبغض النظر عما اذا كانت استنتاجاتها صحيحة وتحاكي الواقع أم لا، فإن الإهمال المتمادي في معالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية وعدم المبادرة الى تشكيل حكومة يمكن أن تعطي الثقة للاسواق والمستثمرين، قد يؤدي الى سقوط الهيكل على رؤوس الجميع من دون استثناء.

وما التقرير الذي أصدره معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وأكد فيه أن الإفلاس بات قاب قوسين، وأن الدولة لن تكون قادرة على دفع رواتب الموظفين في القطاع العام، إلا إنذار لما قد تؤول اليه الاوضاع اذا استمرت الخفة بالتعاطي مع الازمة، فيما أشار "بنك أوف أميركا ميريل لينش"، في تقريره الاخير إلى إمكان نفاد احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في منتصف عام ٢٠٢٠ في حال استمرار الشلل السياسي والأزمة المالية وعدم اتخاذ أي خطوات في هذا الصدد.

ويستند تقرير "ميريل لينش" الى البيانات التي وُضِعت في منتصف تشرين الثاني عن وتيرة التراجع في احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، ليؤكد أن سنة ٢٠٢٠ قد تكون سنة الانهيار النقدي". واعتبر المصرف الأميركي أن "الضرر اللاحق بثقة المودعين قد يكون ذا أثر طويل الأمد، الأمر الذي من شأنه أن يحدث خللاً كبيراً في النموذج التمويلي في غياب تسوية سياسية عاجلة، وبرنامج إصلاحي شامل ودعم مادّي خارجي. ووفقاً لهذا التقييم، سوف تكون القيمة المستردّة أي قيمة الأصول التي يمكن استردادها متدنّية، ولكن من شأن اللجوء إلى برنامج يضعه صندوق النقد الدولي أن يساهم في تحسين هذه القيمة، وذلك خلافاً للسيناريوات الأخرى غير المدروسة. التقرير اشار أيضاً إلى أن القطاع المصرفي يتعرض لضغوط ناجمة عن التفاوت بين الأصول والخصوم بسبب انكشافه الكبير على سندات الخزينة ومصرف لبنان على السواء، "لقد درسنا الأثر الذي يمكن أن يترتب على رسملة القطاع المصرفي في حال إعادة هيكلة الديون. وتبيّن لنا أن الحفاظ على الاستقرار المالي واستعادة الثقة الداخلية ربما يتوقفان على إجراء إصلاحات اقتصادية متينة ومكثّفة في المرحلة الأولى، على أن تقترن مع دعم خارجي كبير يستند ربما إلى برنامج يضعه صندوق النقد الدولي."

وإذ حذر من أن الدفعات الأساسية التي يستحق سدادها عن سندات الأوروبوند اعتباراً من آذار ٢٠٢٠ قد تكون أكبر من قدرة لبنان على تحمّلها، بما يؤثّر في جهوزيته للتسديد، قال "ميريل لينش": "تبدو لنا أسعار السوق تفاؤلية إلى حد ما وغير مناسبة في حال إعادة هيكلة الديون. ففي سبيل تطبيق حلول مالية أكثر استدامة، يجب إجراء خفوضات أكبر (مثلاً ٥٠ في المئة) في الدفعات الأساسية والقسائم وكلفة استبدال سندات الخزينة ذات الآجال القصيرة بأخرى ذات آجال طويلة."

وعلى الرغم من المأزق، إلا أن ثمة إجماعا على أن الحل السياسي يمكن أن يساهم في حلحلة الاوضاع، من هنا اعتبر معهد واشنطن أن ثمة حاجة ملحة إلى تشكيل حكومة تتمتع بصدقية وقادرة على كسب الثقة – داخل البلاد وخارجها – وتقلل المخاطر الكارثية التي تلوح في الأفق، في حين رأى تقرير "ميريل لينش" أن من شأن التوصل إلى تسوية عاجلة وسلمية للمأزق السياسي، وبذل جهود حقيقية للإصلاح، والحصول على دعم دولي أن تساهم في كسب الوقت بغية معالجة الوضع. ولكن المصرف لفت إلى أن "الأضرار اللاحقة بثقة المودعين قد تكون حادّة وتدوم لفترة طويلة، بما يُهدّد النموذج التمويلي الراهن. ولذلك نحوّل أنظارنا الآن إلى القيمة التي يستطيع الدائنون استردادها في حال إعادة هيكلة الديون، ونجري تقييماً للسيناريوات الافتراضية على صعيدَي الاقتصاد الكلي وإعادة الهيكلة."

وتوقّف التقرير عند ديون الدولة اللبنانية التي اعتبرها من الأكبر في العالم ليشير الى أن مجموع الدين الحكومي في السنة المالية ٢٠١٩ قد يصل إلى ٨٨,٤ مليار دولار (١٥٤,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، موزَّعة بين ٥٥,١ مليار دولار بالليرة اللبنانية (٩٦,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) و٣٣,٣ مليار دولار بالعملة الأجنبية (٥٨,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي). ووفقاً لتقديراتنا، يُرجَّح أن ١١,٨ مليار دولار من سندات الأوروبوند مملوكة من مودعين في الأسواق الدولية. وبحسب الوتيرة الحالية للتراجع في احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (٠,٩ مليار دولار في أسبوع واحد في تشرين الثاني)، يُتوقَّع أن ينفد هذا الاحتياطي بحلول نهاية النصف الأول من سنة ٢٠٢٠". مشددا على أن إعادة الهيكلة ستكون على الأرجح عملية معقّدة، نظراً إلى حجم التداخل بين ميزانيات المصارف من جهة وميزانية مصرف لبنان من جهة ثانية.

التركيز على الاصلاحات ووصول أشخاص كفوئين ونزيهين الى سدة المسؤولية هو لسان حال الجميع، إذ اعتبر معهد واشنطن أن المساعدات الخارجية ضرورية لإنقاذ البلاد من الانهيار الكامل والفوضى التامة، ولكن لا يجدر تقديم تلك المساعدات دون شروط تضمن سيادة الدولة ووصول طبقة سياسية جديدة غير فاسدة إلى الحكم. لذلك، "يجب أن يكون تأليف حكومة من التكنوقراط المستقلين، كما يجب إجراء انتخابات مبكرة، فهذان هما الشرطان الأساسيان لحصول لبنان على أي مساعدة مالية". أما "ميريل لينش" فاستبعد "إمكان حصول لبنان على دعم مالي دولي في ظل حكومة تصريف الأعمال "نعتقد أن أي دعم يمكن أن يُقدّمه مجلس التعاون الخليجي للحكومة العتيدة سيكون مرتبطاً على الأرجح بتوجهاتها السياسية وبتنفيذ إصلاحات موثوقة. والتقييم الذي وضعه صندوق النقد والذي اعتبر فيه أن سعر الصرف لا يُعبّر عن قيمة الليرة الفعلية، وأن الديون الخارجية والحكومية غير مستدامة في ظل السياسات الراهنة يُشير باتجاه فرض شروط قاسية من أجل استعادة الاستدامة وتبرير الدعم المالي."